

الموقف فى تركيا.. وأهداف أردوغان



لواء د. سمير فرج

من حرك يعرف
المصري اليوم

١٤ أكتوبر ٢٠٢٠

معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن Studies International Institute for Strategic IISS، هو من أقدم معاهد الدراسات الاستراتيجية فى العالم، وأهمها من حيث عدد الإصدارات، وخاصة إصدار Military Balance عن التوازن العسكرى لكل دول العالم، الذى يعتبر المرجع الأساسى لجميع الخبراء العسكريين والاستراتيجيين فى العالم، ومن بين الحين والآخر يصدر هذا المركز بعض الدراسات عن مناطق التوتر فى العالم.. أصدر المركز فى شهر سبتمبر دراسة عن الموقف فى تركيا وسياستها الخارجية وموقف وأهداف أردوغان ورأيت أن أقدمها للقارئ لكى يتعرف على تقييم أهم مراكز الاستراتيجية فى العالم الذى يقدمها بشكل محايد عن تركيا حيث يقول التقرير إن تحرك الرئيس أردوغان بقوة فى السنوات الأخيرة جاء لإثبات أن تركيا تعتبر نفسها القوة السياسية والعسكرية البارزة فى الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط. حيث يعكس هذا التحول القدرات التركية المتزايدة، ولكنه أيضاً محاولة من جانب أردوغان للحفاظ على مكانته المحلية وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية التى قوضت شعبية حزبه السياسى، حزب العدالة والتنمية.

وتهدف سياسات الرئيس التركى رجب طيب أردوغان بشكل متزايد فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى عدة عوامل. مثل الحد من اعتماد تركيا على واردات الطاقة وتحويل أنقرة كقوة بارزة فى الشرق الأوسط، من خلال الاعتماد على مركزية السلطة السياسية فى يد أردوغان والنمو السريع. لصناعة الدفاع التركية. لكن العامل الرئيسى الذى دفعه إلى ذلك هو رغبته فى الحفاظ على مكانته السياسية الداخلية.

على الرغم من سيطرة أردوغان على وسائل الإعلام التركية وقمعه للمعارضة الداخلية، تشير استطلاعات الرأى إلى أن شعبيته آخذة فى التراجع، لأسباب أهمها تباطؤ الاقتصاد التركى.

وفى مواجهة معارضة متجددة وتزايد القلق داخل حزبه العدالة والتنمية، يحاول أردوغان الآن تحويل الانتباه إلى الخارج وتعزيز دعمه من خلال مناشدة القومية التركية. لكن هناك خطراً من أنه سيبالغ في تقدير قدرات تركيا، مما يجعلها عرضة للإرهاق، لا سيما بالنظر إلى مواردها العسكرية المحدودة من حيث إن قوته العسكرية المكلفة بمهام عديدة وزيادة العزلة الدولية التي يمكن أن تزيد من إضعاف الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن سياسة أردوغان الخارجية كثيراً ما يصفها غير الأتراك بأنها عثمانية، فإن الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية ليس نموذجاً لتوسيع حدود تركيا البرية، بل يعتبره أساساً لمطالبة تركيا، حيث يتمثل الهدف الأساسي لأردوغان في خلق مجال نفوذ تركي تتطلع فيه الدول ذات الأغلبية المسلمة إلى تركيا من أجل القيادة بدلاً من أن تكون محكومة مباشرة من أنقرة. فى السنوات الأخيرة، أدت هذه الطموحات أيضاً إلى زيادة المشاركة التركية مع الدول ذات الأغلبية المسلمة التي لم تشكل أراضيها أبداً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، كما هو الحال فى القرن الإفريقى. تركيا هى إحدى الدول الرائدة فى تقديم المساعدات للصومال، حيث تمتلك قاعدة عسكرية ويمكنها أن تسعى إلى تطوير منشأة بحرية فى المستقبل كوسيلة لإبراز نفوذها فى المنطقة.

على الرغم من أن نظرة أردوغان للعالم تتماشى بشكل وثيق مع الإسلام السياسى الذى تتبناه جماعة الإخوان المسلمين، وأصبح أردوغان الآن قادراً على وضع نفسه كأبرز مناصر دولى لقضية جماعة الإخوان المسلمين، ويمكن أن تستغل الدعم الذى تقدمه تركيا للجماعات المنتسبة للإخوان الذين يسعون لتغيير النظام فى الشرق الأوسط وعلى الأخص فى مصر.

تمتلك تركيا حالياً قوات عسكرية منتشرة فى صراعات فى ثلاث دول أخرى - ليبيا والعراق وسوريا - وهو أكثر من أى وقت مضى منذ تأسيس الجمهورية الحديثة فى عام ١٩٢٣. وفى الأشهر الثمانية عشر الماضية، أرسلت مرتين سفناً حربية إلى الشرق. البحر الأبيض المتوسط لتأكيد ما تحتفظ به هو حقوق التنقيب عن الغاز الطبيعى - فى عام ٢٠١٩، فى المياه التى تطالب بها قبرص كجزء من منطقتها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، وفى أغسطس ٢٠٢٠، فى المياه التى تعتبرها اليونان جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة.

إن توسيع الوجود العسكرى الدائم لأنقرة في شمال العراق موجه بشكل أساسي ضد حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي تعتبره جماعة إرهابية. تسعى أنقرة إلى منع حزب العمال الكردستاني من الاستمرار في استخدام الجبال الواقعة على الحدود العراقية التركية كمنصة لتمرده المستمر منذ ٣٦ عامًا داخل تركيا.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٠، أقامت تركيا أيضًا وجودًا عسكريًا كبيرًا في محافظة إدلب غرب سوريا، حيث عززت واستكملت ما كان في الأصل ١٢ نقطة مراقبة عسكرية صغيرة - تم إنشاؤها بموجب اتفاق مع روسيا وإيران في أكتوبر ٢٠١٧.

كما أن استخدام تركيا للسفن الحربية لتأكيد مزاعمها البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط - على عكس انتشارها في العراق وسوريا - مدفوع أساسًا باعتبارات اقتصادية. إذا وجدت تركيا احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في قاع البحر، فسيوفر ذلك دفعة للاقتصاد (ولموقف أردوغان السياسي). على الرغم من الزيادة الأخيرة في استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، تعتمد تركيا بشكل كبير على الغاز الطبيعي المستورد، والذي يمثل جزءًا كبيرًا من عجز الحساب الجاري المرتفع. في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، وقعت أنقرة وحكومة الوفاق الوطني الليبية التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها اتفاقية تقسم مساحة كبيرة من شرق البحر المتوسط بين منطقتيها الاقتصادية الخالصة، متجاهلين المطالبات طويلة الأمد من قبل اليونان. في مقابل توقيع حكومة الوفاق الوطني على الاتفاق، تقدم تركيا لطرابلس المساعدة العسكرية في حربها الأهلية مع الجيش الوطني الليبي ومقره طبرق. منذ بداية عام ٢٠٢٠، زودت أنقرة حكومة الوفاق الوطني بكميات كبيرة من المدرعات والأسلحة والطائرات بدون طيار تركية الصنع، جنبًا إلى جنب مع مستشارين عسكريين وضباط استخبارات أترك - قُتل بعضهم أثناء عمليات قتالية - ومرترقة مجندين من الأجزاء. سوريا التي تسيطر عليها تركيا الآن.

ولقد جدد أردوغان حالة الطوارئ كل ثلاثة أشهر حتى يوليو ٢٠١٨، عندما قدم نظامًا رئاسيًا تنفيذيًا فعليًا تم إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال تغيير الدستور التركي. ترافق تركيز

السلطة التنفيذية في يد أردوغان مع إضفاء الطابع الشخصي على السياسة الخارجية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، والتي تتشكل صياغتها وتنفيذها الآن من خلال شخصيته الضاغطة. تم تقليص مدخلات الخبراء في صياغة السياسة الخارجية بشكل كبير: حيث يتخذ أردوغان القرارات الآن في ظل العزلة النسبية للمشاورات مع دائرة صغيرة من المستشارين المختارين على أساس الولاء بدلاً من الخبرة أو الخبرة. لقد تضاعف الدور الذي تلعبه المؤسسات، بما في ذلك وزارة الخارجية نفسها.

ولقد ظهر أن الاتحاد الأوروبي متردد في اتخاذ إجراءات ملموسة ضده، مثل تعليق أو إلغاء مفاوضات انضمام تركيا، على الرغم من العوامل التي يجب أن تثقل كاهل الانضمام: تزايد القمع المحلي، بما في ذلك محاكمة الصحفيين وغيرهم من النقاد في المجتمع المدني، تشجيعه للاجئين والمهاجرين على اختراق حدود اليونان أواخر فبراير ٢٠٢٠، وتأكيد العدواني للمطالبات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط. لا يزال أردوغان واثقاً من قدرته على نزع فتيل أزمة محتملة من خلال المحادثات المباشرة مع الرئيس فلاديمير بوتين. يبدو أنه يتبنى وجهة نظر مشكوكا فيها إلى حد ما بأن الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة بحاجة إلى تركيا أكثر مما تحتاجها.

ومن الناحية الاقتصادية لطالما كان الاقتصاد عاملاً رئيسياً في الدعم الشعبي لأردوغان. ومع ذلك، كان النمو الاقتصادي يتباطأ حتى قبل أن تسجل تركيا أول حالة إصابة بـ COVID-19 في مارس ٢٠٢٠، مع انخفاض نمو الدخل الفردي السنوي بشكل مطرد من حوالي ٨٪ سنوياً في ٢٠١٠-١١ إلى -٠,٥٪ في عام ٢٠١٩. ولقد استنفد أردوغان احتياطات البنك المركزي في محاولة فاشلة لمحاولة إبطاء انخفاض قيمة الليرة التركية - فقد فقدت ٩٠٪ من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي منذ عام ٢٠١٧ - وهو يضغط على البنوك لزيادة الإقراض. وإعادة هيكلة القروض المتعثرة. على الرغم من أن رفع أسعار الفائدة من شأنه أن يحسن الوضع، إلا أنه يعارض بشدة القيام بذلك.

من المحتمل أن يستمر في اعتبار السياسة الخارجية أكثر المجالات الواعدة لتعزيز دعمه الشعبي بسرعة - أو على الأقل إيقاف تراجعها مؤقتاً - على الرغم من أن تحقيق نصر

دبلوماسية أو عسكري ملموس من شأنه أن يوفر الدليل الأكثر إقناعاً لدعم مزاعم أردوغان بأنه حول تركيا إلى قوة إقليمية عظمى.

عموماً يمكن التأكيد على أن سياسة أردوغان الخارجية الحازمة تستند إلى افتراض أنه على الرغم من أن الدول الأخرى قد تدين أفعاله شفهيًا، إلا أنها لن تفعل شيئاً يذكر في الممارسة لمعارضته. يبدو أن هذا خطأ في التقدير. كانت روسيا مستعدة للتفاوض علناً على خلافاتها مع تركيا فيما يتعلق بليبيا وسوريا، لكن في عام ٢٠٢٠ كانت تتخذ موقفاً أكثر عدوانية تجاه القوات التركية في كلا المكانين، إلى جانب موقف دبلوماسي أكثر عدائية. إن استمرار نهج أردوغان العدواني في شرق البحر الأبيض المتوسط لن يترك أمام الاتحاد الأوروبي في النهاية خياراً سوى العمل بقوة ضده (ربما بقيادة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي ينتهج سياسة واسعة لاحتواء السياسة الخارجية التركية). إن فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في (نوفمبر) من شأنه أن يوسع الوضع الراهن، حيث يتم استيعاب سياسة أردوغان الخارجية جزئياً على الأقل من قبل واشنطن على الرغم من الخلافات مثل تلك المتعلقة بشراء تركيا لنظام S-400 الروسي المضاد للطائرات، والذي أدى إلى تعليقه من برنامج مقاتلات F-35. من المحتمل أن يؤدي انتصار جو بايدن إلى تصلب المواقف الأمريكية. من غير الواضح كم من الوقت سيستغرق قبل أن يدرك أردوغان أن تكاليف سياسته الخارجية الحازمة - ليس أقلها الضرر المحتمل للاقتصاد التركي - قد تفوق الفوائد في نهاية المطاف، أو إلى أى مكان آخر يمكن أن يلجأ إليه لمحاولة عكس التراجع في سياسته الخارجية. الدعم الشعبي حيث كانت روسيا على استعداد للتفاوض علناً بشأن خلافاتها مع تركيا فيما يتعلق بليبيا وسوريا، لكن في عام ٢٠٢٠ اتخذت موقفاً أكثر عدوانية تجاه القوات التركية في كلا المكانين، إلى جانب موقف دبلوماسي أكثر عدائية.

Email: sfarag.media@outlook.com